منظمة التحرير الفلسطينية

وحدة وطنية - تعبئة قومية - تحرير

مركز الأبحاث الفلسطيني

تقدير موقف

## لقاءات ملادينوف بشأن الانتقال للمرحلة الثانية:

# ديناميات التنفيذ وحدود التقدم

مركز الأبحاث الفلسطيني.

2026

**مركز الأبحاث الفلسطيني** هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS
02-2966228
0597777008
00970597777008
فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

***تشير اللقاءات والمحادثات التي جرت خلال الأيام الماضية إلى استمرار حالة من الجمود السياسي العميق إزاء الانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة السلام في قطاع غزة. ففي الوقت الذي يسعى فيه مجلس السلام إلى الدفع نحو ترتيبات ما بعد الحرب عبر نزع السلاح وإعادة الإعمار، تتمسك حركة حماس بمقاربة تربط أي انتقال بالتنفيذ الكامل لاستحقاقات المرحلة الأولى والحصول على ضمانات دولية ملزمة، بما يعكس تباينًا بنيويًا في تعريف شروط الانتقال السياسي ذاته وحدود القبول بمخرجاته.***

***ولا ينفصل هذا التعثر عن تعقيدات أوسع تتعلق بهندسة "اليوم التالي" في غزة، حيث تبرز إشكاليات اللجنة الوطنية لإدارة القطاع بوصفها صيغة انتقالية مقترحة لا تزال محل خلاف بشأن صلاحياتها ومرجعيتها وطبيعة علاقتها بالأطراف الدولية والفلسطينية. وفي المقابل، يُعاد طرح السلطة الفلسطينية باعتبارها الإطار الشرعي القادر على إدارة مرحلة التعافي وإعادة توحيد المؤسسات بين غزة والضفة الغربية، غير أن هذا المسار يواجه قيودًا عملية تتعلق بعدم تمكينها فعليًا من استعادة حضورها الإداري والأمني داخل القطاع مع استمرار الرفض الإسرائيلي.***

***ونتيجة لهذا التداخل بين التعطيل الميداني وإشكاليات التمكين المؤسسي والخلاف حول بنية الإدارة الانتقالية، تبدو المرحلة الثانية محكومة بحالة تعليق سياسي، حيث تتقدم الملفات التقنية على حساب التقدم الميداني في القطاع، دون توفر شروط انتقال واضحة أو قابلة للتنفيذ.***

## عودة اللقاءات ومحاولة الانتقال للمرحلة الثانية

أجرت الولايات المتحدة، يوم 15 أبريل/نيسان 2026، مباحثات مباشرة في القاهرة مع خليل الحية، ممثل حركة حماس، بحضور نيكولاي ملادينوف، وهي محادثات وُصفت بأنها الأولى منذ سريان وقف إطلاق النار قبل ستة أشهر. وقد تناول اللقاء، وفق المعطيات المتاحة، مسألة الانتقال إلى المرحلة الثانية من الترتيبات، في ظل تمسك الحركة بضرورة تنفيذ الالتزامات السابقة المتعلقة بالمرحلة الأولى، لا سيما الانسحاب من قطاع غزة وفتح المعابر وضمان تدفق المساعدات قبل أي نقاش لاحق[1].

وجاء هذا المسار بعد اتصالات أمريكية متوازية مع الجانب الإسرائيلي في إطار محاولة تأمين التزام متزامن ببنود المرحلة الأولى، بما يعكس مقاربة تقوم على إدارة التدرج السياسي عبر الضغط المتوازي على أطراف الاتفاق. وفي هذا السياق، تتحرك المفاوضات بين ثلاث دوائر مترابطة: الحركة، ومجلس السلام، والوسطاء الدوليين، ضمن محاولة صياغة إطار للمرحلة التالية التي تشمل ملفات نزع السلاح، ونشر قوة دولية، وإعادة تشكيل الإدارة في غزة، إلى جانب إعادة رسم شروط الانسحاب الإسرائيلي.

## رؤية ملادينوف: نزع السلاح بوابة المرحلة الثانية

يطرح نيكولاي ملادينوف مقاربة تعتبر نزع سلاح حركة حماس الشرط التأسيسي لأي انتقال سياسي نحو المرحلة الثانية، حيث يصفه بأنه نقطة الارتكاز التي يتوقف عليها التقدم في ثلاث مسارات مترابطة: تشكيل إدارة مدنية

جديدة في غزة، وتنفيذ انسحاب إسرائيلي نهائي، والانطلاق في إعادة الإعمار. ويستند هذا التصور إلى فرضية أن إنهاء البنية العسكرية للفصائل يمثل شرطًا لكسر دورة العنف وإعادة إنتاج الاستقرار[2].

وفي هذا السياق، أوضح ملادينوف في مقابلة مع وكالة رويترز بتاريخ 20 أبريل/نيسان 2026 أن المباحثات مع حركة حماس اتسمت بالجدية والصعوبة في آن واحد، مشيرًا إلى أن العمل جارٍ على صياغة خطة تنفيذية تشمل نزع السلاح وإعادة هيكلة الإدارة في غزة وترتيبات الانسحاب الإسرائيلي. ورغم إقراره بطبيعة التعقيد الزمني للعملية، فإنه أكد أن الجهود تتركز على تسريع الوصول إلى آلية تنفيذ واضحة، بما يعكس توجهًا أمريكيًا نحو تسوية مرحلية مشروطة[3].

## المباحثات بين التعثر النسبي والتقدم المحدود

ترفض حركة حماس المقاربة التي تربط إعادة الإعمار بنزع السلاح باعتبارها منحازة للموقف الإسرائيلي، وتتمسك بأن أي انتقال إلى المرحلة الثانية يجب أن يسبقه تنفيذ كامل لاستحقاقات المرحلة الأولى. ويشمل ذلك الانسحاب العسكري وفتح المعابر وضمان تدفق المساعدات ووقف الانتهاكات، إضافة إلى الحصول على ضمانات دولية تمنع العودة إلى العمليات العسكرية[4].

ومع ذلك تبدي "حماس" هامش مرونة محدودًا يتعلق ببعض فئات السلاح الثقيل فقط، بشرط أن يكون ذلك ضمن تسوية شاملة تتضمن انسحابًا إسرائيليًا كاملًا وضمانات واضحة لوقف الحرب، مع رفض التخلي عن الأسلحة الخفيفة. ويعكس هذا الموقف إدراكًا تفاوضيًا للسلاح باعتباره عنصر توازن لا يمكن فصله عن ترتيبات التسوية النهائية.

في ذات السياق، تشير صحيفة يديعوت أحرونوت *Ynetnews* إلى أن المفاوضات لا تزال في حالة جمود نسبي، مع تقديرات متباينة لاحتمالات التوصل إلى اتفاق، حيث قُدرت بنسبة تقارب 50/50[5]%. ويعكس ذلك أن المسار التفاوضي لم ينتقل بعد من اختبار المواقف إلى إنتاج حلول تنفيذية، وأن الخلافات الجوهرية لا تزال قائمة حول تعريف شروط المرحلة الثانية.

وعلى الرغم من استمرار اللقاءات والمباحثات، يبقى الوضع الإنساني في قطاع غزة عنصر ضغط مركزي على مسار التفاوض. فقد أقر ملادينوف بوجود قيود إسرائيلية على دخول المساعدات وتدهور منظومة التوزيع نتيجة تدمير البنية اللوجستية، إلى جانب تراجع مستوى التنسيق الدولي. وتكشف هذه المعطيات أن البيئة التفاوضية لا تنفصل عن واقع ميداني معقد، حيث يتداخل السياسي مع الإنساني في صياغة حدود الممكن التفاوضي.

وهو ما تحدث عنه صراحه ملادينوف في مقابلة إعلامية على شاشة قناة القاهرة الإخبارية، حيث أوضح بأن هنالك الكثير من التحديات التي تقف أمام عملنا في قطاع غزة، أول تلك التحديات والأهم هي القيود الإسرائيلية،

على ما يسمح بالدخول بغزة وما لا يسمح به، ثانيًا نواجه وضعا كارثيا عن الآليات في توزيع المساعدات، فأغلبها تم تدميره، وهو ما يشكل عائق ولسنا قادرين على عمل آليات جديده. ثالثًا، ما يحدث في المنطقة والعالم، حول الانتباه عن غزة[6].

وحدد الأولويات بتقديم مساعدات لغزة لما يعيش حياة مروعة، نعمل على إدخال المواد الإغاثية والمساكن. ولكن هناك صعوبات رغم تحديد الأمم المتحدة كشريك للعمل بكل تلك القضايا. ومحاولة فتح معبر رفح بالشكل اللائق.

## السلطة الفلسطينية بين تحديات الواقع ومسارات التمكين

على هامش اجتماع بروكسل في 20 أبريل/نيسان 2026، أكد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى أن غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين، وأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2803 يجب أن يقود إلى ترتيبات انتقالية تتيح للسلطة الفلسطينية تولي مسؤولياتها كاملة في القطاع. ويعكس هذا الطرح محاولة لإعادة تموضع السلطة باعتبارها الإطار المؤسسي القادر على إدارة مرحلة التعافي وإعادة توحيد المؤسسات بين غزة والضفة الغربية.

وفي هذا الإطار، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني استعداد الحكومة الفلسطينية للانخراط في هذه الترتيبات بالشراكة مع مكتب الممثل الأعلى لمجلس السلام والأطراف الإقليمية والدولية، بما يشمل استعادة النظام العام وتقديم الخدمات الأساسية وتنسيق جهود إعادة الإعمار، إلى جانب إنشاء لجنة مختصة في مكتب رئيس الوزراء لتنسيق عملية تسلّم إدارة شؤون غزة خلال المرحلة الانتقالية بكفاءة وفاعلية، مع التأكيد على أن نجاح هذه المرحلة يتطلب إطارًا أمنيًا موحدًا وخاضعًا للسلطة الشرعية وسيادة القانون[7].

ويعكس هذا الطرح أن السلطة الفلسطينية ما تزال الجهة الفلسطينية الوحيدة التي تجمع بين الشرعية الدولية والقدرة المؤسسية العملية لإدارة التعافي، بحكم امتلاكها الهياكل الإدارية والكوادر والخطط التنفيذية، رغم محاولات تهميش دورها. كما أن عودتها إلى القطاع لا تحمل بعدًا إداريًا فحسب، بل تمثل استحقاقًا سياسيًا يرتبط بإعادة تثبيت مشروع الدولة الفلسطينية ووحدة مؤسساتها.

وفي تطور لافت، التقى محمد مصطفى لأول مرة ملادينوف، حيث وصف اللقاء بأنه **مثمر**. وبحث الجانبان تطورات الأوضاع في غزة، ولا سيما استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية، وسبل تعزيز المساعدات الإنسانية والاستقرار الأمني في القطاع، بما يشير إلى فتح قناة تواصل مباشرة بين الطرفين[8]. ويعكس اللقاء الأول بداية إعادة إدماج السلطة في مسار الترتيبات الانتقالية بوصفها فاعلًا مؤسسيًا رئيسيًا في المرحلة المقبلة.

ومع ذلك، تبقى المرحلة الانتقالية محكومة بجملة من الإشكاليات البنيوية التي تتجاوز الخلافات التكتيكية بين الأطراف، لتطال جوهر بنية الترتيبات السياسية والأمنية المراد تشكيلها في غزة. وفي هذا الإطار، يشير ملادينوف إلى أن العملية لا تزال في طور حساس ومعقد، حيث يقول: "نحن في مرحلة بالغة الحساسية حيث نجري حوارات متواصلة في القاهرة بشأن إدارة انتقالية بقطاع غزة وانسحاب الجيش الإسرائيلي، وهذا يعني تنفيذ خطة ترامب المكونة من ٢٠ بندًا. ما حدث حتى اللحظة هو تنفيذ الجزء الأول منها، ونحن الآن في مرحلة بالغة الحساسية من حيث البحث عن تنفيذ كامل الخطة"[9].

وفيما يتعلق بموقع السلطة الفلسطينية وعلاقتها باللجنة الوطنية، يوضح ملادينوف أن هذه الأخيرة "ليست حكومة فلسطينية لغزة وليست بديلًا للسلطة الفلسطينية، بل جاءت استجابة لطلبات من الشعب الفلسطيني في غزة لإدارة المرحلة الانتقالية، بما يمهد للانتقال إلى وضع جديد يعزز إعادة توحيد قطاع غزة مع السلطة الفلسطينية، وأن إدارتها تتطلب مشاورات واسعة مع مختلف الأطراف"[10].

وتعكس هذه المعطيات أن عملية الانتقال إلى المرحلة الثانية تواجه تحديات مركبة تتعلق بمستقبل السلاح، وطبيعة الإدارة الانتقالية، وضمان الانسحاب الإسرائيلي، وإعادة بناء منظومة الأمن الداخلي، إضافة إلى إدارة توزيع المساعدات، وتحديد العلاقة بين السلطة الفلسطينية واللجنة الإدارية المقترحة. ويشير هذا التداخل إلى أن الأزمة الراهنة لا تقتصر على تفاصيل تنفيذية داخل الاتفاق، بل ترتبط ببنية النظام السياسي والأمني الذي يُراد تأسيسه في مرحلة ما بعد الحرب.

## خلاصة

تظهر المعطيات أن تحركات ملادينوف أن المسار التفاوضي قائمًا، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى إنتاج تسوية قابلة للتنفيذ. إذ ما تزال المواقف الأساسية محكومة بتباين عميق بين أطراف المعادلة، حيث تتمسك واشنطن وإسرائيل بنزع السلاح كشرط مسبق، فيما تربط حماس أي تقدم بتنفيذ الانسحاب والضمانات، بينما تسعى السلطة الفلسطينية إلى استعادة موقعها المؤسسي في إدارة القطاع.

وعليه، فإن الانتقال إلى المرحلة الثانية يبقى مرهونًا ببلورة صيغة سياسية انتقالية قادرة على إعادة تعريف العلاقة بين الأمن والإدارة والإعمار، بما يمنع إعادة إنتاج دورة الصراع ويعيد إدماج غزة ضمن الإطار السياسي الفلسطيني الأوسع.

[1] CNN, (2026). US and Hamas hold first direct talks since Gaza truce as ceasefire process stalls, APR 15, 2026, https://2u.pw/6lnUqZ

[2] للاستزادة راجع

- **Garber, L. and Hamama, L. (2026)** 'Six Months In: Assessing the Status of the Gaza Ceasefire', *J Street Policy Center*, 16 April2026, jstreet.org/gaza-ceasefire-report
- **Aboualof, R. (2026)** 'Hamas rejects Gaza disarmament plan, Palestinian official says', *BBC News*, 15 April2026, bbc.in/gaza-disarm

[3] وكالة رويترز. (2026). مجلس السلام: خطة غزة تحتاج إلى إحراز تقدم سريع والمحادثات مع حماس "ليست سهلة"، 20أبريل 2026، https://2u.pw/1oUTHx

[4] Ibid, **Aboualof, R. (2026)**

[5] **Eichner, I. (2026)** 'Peace Council Senior Official: Hamas Sets Conditions for Disarmament', *Ynetnews*, 18 April 2026, ynet.news/hamas-peace-talks

[6] القاهرة الإخبارية، (2026). لقاء خاص مع الممثل الأعلى لمجلس السلام بغزة نيكولاي ملادينوف للقاهرة الإخبارية، 17 ابريل/ نيسان 2026، https://2u.pw/VUEDLj

[7] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، (2026). مصطفى: تنفيذ القرار 2803 يجب أن يقود إلى تسريع تنفيذ الترتيبات الانتقالية التي تُمكّن السلطة الفلسطينية من تولي مسؤولياتها بشكل كامل في قطاع غزة، 20 ابريل/ نيسان 2026، https://2u.pw/lpQ2OW

[8] Associated Press – AP, (2026). EU hosts Palestinian peace conference as it seeks greater sway in the Middle East, April 20, 2026, https://2u.pw/SqRSwZ

[9] مرجع سابق، القاهرة الإخبارية، (2026).

[10] مرجع سابق، القاهرة الإخبارية، (2026).